

ملخص تنفيذي

والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة. وجدير بالذكر أن هذا هو أول نمو ربع سنوي سلبي يتحقق منذ بداية نشر البيانات الربع سنوية للنتائج المحلي في ٢٠٠٢/٢٠٠١، كما أنه أمر غير مسبوق لم يشهده الاقتصاد المصري حتى في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

شهد معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الأجمالي (بأسعار السوق) تراجعاً ملحوظاً طبقاً لأحدث البيانات المنشورة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية حيث سجل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٠٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويأتي ذلك كمحصلة للأداء الجيد المحقق خلال الربعين الأول والثاني من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مما عوض انكماش الناتج خلال الربع الثالث. وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الأجمالي سجل نحو ٦٦٦,١ مليار جنيه (١٠٢١,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٦٥١,١ مليار جنيه (٨٩٥,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفترة المقابلة من العام المالي السابق.

وبالرغم من تباطؤ معدل النمو خلال فترة الدراسة، إلا أنه يتضح من بيانات الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق) أن الإنفاق الاستهلاكي-والذي يشكل ٨٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الأجمالي ويسهم بـ ٣,٤٪ في معدل النمو-يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ ٣,٦٪ و ٤,١٪ على التوالي، بينما إنخفض الإنفاق الاستثماري بنحو ٦,٠٪. وقد ارتفعت قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٧,٣٪ و ٦,٣٪ على التوالي خلال فترة الدراسة (ويسهم التغيير في صافي الصادرات بـ ٠,٥٪ في معدل النمو).

كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ ليسجل ٢,٥٪ خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة نمو كل من قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٨,٥٪، ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وقناة السويس (معدل نمو حقيقي ١١,١٪، ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وهو معدل نمو مرتفع مقارنة بمقارنة بإنخفاض قدره ٦,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بالإضافة إلى البترول (معدل نمو حقيقي ٣,٥٪، ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وعلى الجانب الآخر فقد شهدت بعض القطاعات الأخرى نسبة إنكماش كبيرة من بينها الصناعات التحويلية (٠,١٪ معدل نمو حقيقي، ١٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ١,٤٪، ١٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والنقل والتخزين (معدل نمو حقيقي ١,٥٪، ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى السياحة (معدل نمو حقيقي -١,٧٪، ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ثانيًا- المؤشرات المالية

جدير بالذكر أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لا تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الانتهاء منها.)

تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نجاح الحكومة في خفض معدل العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي ليسجل ٨,١٪ وذلك مقابل العجز المستهدف في الموازنة والذي كان يقدر بـ ٨,٤٪ من الناتج.

وتشير بيانات العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلي^٢ بـ ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٩٨ مليار جنيه أي ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٧١,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويأتي هذا الارتفاع في نسبة العجز الكلي كنتيجة لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي وتدابير الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت الإيرادات الكلية بمعدل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف في المصروفات العامة خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد ساهمت تلك التطورات في ارتفاع نسبة العجز الأولى^٤ بنقطة مئوية لتصل إلى ٢,١٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٤ العجز الكلي بعد استبعاد الفوائد المدفوعة.

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. إلا أن هذه التطورات سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية سوف تضع في نفس الوقت تحديات كبيرة أمام الاقتصاد المصري، غير أنه من السابق لأوانه تحديد حجم الأثر على النواحي الاقتصادية والمالية بشكل كبير.

أهم التطورات:

• سجل معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الأجمالي خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إنكماشاً مؤقتاً ليلعب ٢,٣٪ مقارنة بـ ٥,٠٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك تأثراً بأحداث الثورة وتدابيرها على الاقتصاد المصري.

• ارتفاع نسبة عجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي خلال الفترة يوليو-مايو من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ بـ نقطة مئوية ليلعب ١١٢,٦ مليار جنيه أي ٨,٢٪ من الناتج المحلي الأجمالي مقارنة بعجز قدره ٨٦,٨ مليار جنيه (٧,٢٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق. (جدير بالذكر أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لا تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الانتهاء منها.)

• ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ليصل إلى ٦٧,٧٪ من الناتج المحلي في نهاية مارس ٢٠١١ ليسجل ٩٣٢,٦ مليار جنيه.

• شهد رصيد الدين الخارجي ارتفاعاً بنسبة ٧,٩٪، ليلعب ٣٤,٨ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١١ مقابل ٣٢,٣ مليار دولار في نهاية مارس من العام السابق حيث ارتفعت نسبته للنتائج المحلي بشكل طفيف إلى ١٥,١٪ خلال فترة الدراسة من ١٤,٧٪ في نهاية مارس ٢٠١٠.

• ارتفاع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية مايو ٢٠١١ بشكل طفيف ليسجل ١١٪ في مقابل معدل نمو سنوي قدره ١٠,٨٪ في نهاية الشهر الماضي ومقابل ٨,٤٪ في نهاية مايو ٢٠١٠.

• استقر معدل التضخم السنوي لجمهوريتنا خلال شهر يونيو ٢٠١١ عند ١١,٨٪ مقارنة بالشهر السابق. في حين، ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر يونيو ٢٠١١ بشكل طفيف ليسجل ٨,٩٤٪ مقارنة بـ ٨,٨١٪ خلال الشهر السابق.

• وقد تبنت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة - للمرة الخامسة عشر على التوالي وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٢١ يوليو ٢٠١١ - عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪.

• حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ عجزاً كلياً بلغ نحو ٥,٥ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٣,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أولاً- معدلات النمو الحقيقية للنتائج المحلي

على الرغم من أنه مازال مبكراً لوضع تقييم دقيق للأثر طويل المدى للأحداث الأخيرة على معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي حقق نمواً سالباً خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ بلغ -٤,٢٪، مقارنةً بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي ٥,٥٪ خلال الربعين الأول والثاني وذلك نتيجة تراجع معدلات النمو في قطاعات السياحة والصناعة التحويلية غير البترولية، والتشييد والأنشطة العقارية،

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الأجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

فعلى جانب الإيرادات، سجلت إجمالي الإيرادات انخفاضا بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، لتصل إلى ٢٦٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨٢,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع ذلك الانخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ١٨,٢٪، غير أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية بنسبة ٤,٥٪ (نتيجة جهود وزارة المالية في توسيع القاعدة الضريبية) قد حد بشكل كبير من انخفاض جملة الإيرادات.

وعلى جانب الإنفاق، فقد ارتفعت جملة المصروفات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل بلغ ٤,١٪ لتصل إلى ٣٦٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٥١,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع ذلك الارتفاع إلى عدة عوامل، أهمها الارتفاع الملحوظ في مدفوعات الفوائد بنسبة بلغت حوالي ٢٧٪ لتصل إلى ٧٢,٣ مليار جنيه، في ضوء الزيادة المتراكمة للفوائد المحلية المدفوعة للجهات الغير حكومية. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين ١٢,١٪ إلى ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة وصلت إلى ١١,٣٪ لتصل إلى ٤٨,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٣,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق الحزمة المالية الثالثة السابق الإشارة إليها. كما ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بحوالي ١٢٪ إلى ٢٨,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد شهدت فاتورة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" انخفاضا ملحوظاً خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ليصل إلى ١٠,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى تراجع المزايا الاجتماعية بنسبة ٨٤,٤٪ لتسجل ٤,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٨,٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. ويرجع هذا الانخفاض بشكل كبير إلى أثر فترة الأساس الناتج عن التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. انخفضت كذلك فاتورة الدعم للسلع التموينية بحوالي ٢٠,٢٪ لتسجل ١٦,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢١,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-مايو من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى زيادة نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي وذلك بحوالي ١ نقطة مئوية ليبلغ ٨,٢٪ من الناتج، محققاً ١١٢,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٦,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي ذلك كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع المصروفات ولكن بنسبة أكبر خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي فقد ارتفعت إلى ٢,٩ نقطة مئوية خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مايو من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٤٪ خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩، لتصل إلى ٢٠٠,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٩٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١٢٪ مما عادل أثر الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية بـ ١٤,٧٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيللة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية ١٨,٢٪ لتصل إلى ٦٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥٥,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما سجلت حصيللة الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بـ ١٠,١٪ لتسجل ٦٣,٤ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٥٧,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات بـ ١٣,٨٪ لتصل إلى ٨,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٧,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وقد حققت حصيللة قدرها ٦,١ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. في حين انخفضت حصيللة الضرائب على التجارة الدولية بـ ٣,٩٪ لتصل إلى ١١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً قدره ١٤,٧٪ خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩ نتيجة تراجع عوائد الملكية بـ ١٥٪

٥ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٦ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة

لتصل إلى ٣٢,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه فقد انخفضت أيضا كل من المنح وحصيللة بيع السلع والخدمات خلال فترة الدراسة بنسبة ٤٨,٤٪ و ٨,٦٪ لتصل إلى ما يقرب ١,٣ مليار جنيه و ٩,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٥ مليار جنيه و ١٠,٨ مليار جنيه على التوالي خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. انخفضت كذلك الإيرادات المتنوعة بنسبة ٩,٢٪ لتصل إلى ٥,٨ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٦,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة في العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩ ارتفاعاً قدره ١٢,٧٪ لتصل إلى ٣١٥,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٧٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفضا ١٢,٦٪ و ١٩,٥٪ خلال فترة الدراسة ليسجلوا ١٧,١ مليار جنيه و ٢٩ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٣,٨٪ لتصل إلى ٧٩,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٠,٢ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ ١٥,٤٪ لتسجل حوالي ٧٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٣ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. سجلت كذلك كل من المصروفات الأخرى والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعاً بـ ٧,٣٪ و ٣٦٪ لتصل إلى ٢٦,٨ مليار جنيه و ٨٩,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٥ مليار جنيه و ٦٦ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩.

ثالثاً- الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.^٦

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي ارتفاعاً طفيفاً في نهاية مارس ٢٠١١ إلى ٦٧,٧٪ لتسجل ٩٣٢,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٨١٠,٠ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠ (٦٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٧٨,٩ مليار جنيه (٥٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٦٧,٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠ (٥٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية مارس ٢٠١١ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٣٢٠,٤ مليار جنيه و ٢٠٦,٨ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٢٨٥,٣ مليار جنيه و ١٤١,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٠ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٨٤٧,٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١١ (٦١,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٧٢٦,٠ مليار جنيه (٦٠,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٠. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٦٨٣,٧ مليار جنيه (٤٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٥٧٢,٢ مليار جنيه (٤٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١٠. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية مارس ٢٠١١ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ١٣,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٧٠,١ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١١.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ٨٩٠,٧ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١١ (٦٤,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٧٥٤,٧ مليار جنيه (٦٢,٥٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٠. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٧٠٤,٦ مليار جنيه (٥١,١٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٨٢,٣ مليار جنيه (٤٨,٣٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٠. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ١٥ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٨,١ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١١.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال مارس ٢٠١١ بحوالي ٢٦,٥٪ لتصل إلى حوالي ٨٠,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٣,٨ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

وقد استقر المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية مارس ٢٠١١ عند ١,٥ سنة مقارنة بمارس ٢٠١٠، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية مارس ٢٠١١ إلى ١٠,٩١٪ مقارنة بـ ١٠,٤٤٪ في نهاية مارس ٢٠١٠.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة ٧,٩٪، ليبلغ ٣٤,٨ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١١ مقابل ٣٢,٣ مليار دولار في نهاية مارس من العام السابق، حيث ارتفعت نسبته للناتج المحلي إلى ١٥,١٪ من ١٤,٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد ارتفع بنسبة ٧,١٪ مسجلاً ٢٦,٨ مليار دولار (٧٦,٨٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية مارس ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٥,٠ مليار دولار (٧٧,٤٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) مارس ٢٠١٠.

رابعاً- التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، ارتفع معدل النمو الشهري لجملة السيولة المحلية بشكل طفيف خلال شهر مايو ٢٠١١ بـ ٠,٨٪، مسجلاً ٩٩٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٨٦,٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وبناءً على ما سبق فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليسجل ١١٪ في نهاية مايو ٢٠١١ مقارنة بـ ١٠,٨٪ في نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، من جانب الأصول الارتفاع الكبير في معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليصل إلى ٣٧,٤٪، مما عوض التراجع المحقق في معدلات نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي لتصل إلى -٢,٣٪ في نهاية شهر الدراسة. وعلى جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للتقود ليصل إلى ١٩,٢٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١١، في حين ارتفعت معدلات نمو أشباه التقود بشكل أبطأ لتسجل ٨,٥٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٨,٨٪ في نهاية ابريل ٢٠١١.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد استمر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية في الانخفاض في نهاية مايو ٢٠١١ محققاً -٧,٣٪ ليبلغ ٢٥٣,٦ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي ليصل إلى -٢,٣٪ مسجلاً ١٥٠ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١١ مقارنة بانخفاض قدره ١٤,٩٪ في نهاية ابريل ٢٠١١. بينما ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بشكل كبير يصل إلى ٢١,٢٪ خلال شهر الدراسة محققاً ١٠٣,٥ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة، مقارنة بانخفاض قدره ٥,٢٪ مسجلاً ١٠١,٤ مليار جنيه في نهاية ابريل ٢٠١١.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل نمو صافي الأصول المحلية في نهاية مايو ٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً مسجلاً ١٩٪ ليبلغ ٧٤٠,٨ مليار جنيه وذلك مقارنة بـ ٢١,٥٪ في نهاية ابريل ٢٠١١، ومقارنة بارتفاع قدره ٨,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. ويمكن تفسير ذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٣٧,٤٪ في نهاية مايو ٢٠١١ محققاً ٤٣٤,٧ مليار جنيه، وهو ما يعكس بشكل رئيسي عمليات المقايضة في حيازة الأوراق المالية الحكومية بين المستثمرين الاجانب والبنوك المحلية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

في حين استمر معدل النمو السنوي للإقراض الممنوح للقطاع الخاص في التراجع مسجلاً ٢,٧٪ ليصل إلى ٤١٧,٣ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠١١، مقارنة بمعدل نمو أعلى بلغ ٤,٥٪ في نهاية الشهر السابق ومقارنة بارتفاع قدره ٤,٨٪ في نهاية مايو ٢٠١٠. كما استمر معدل النمو السنوي للمطلوبات من قطاع الأعمال العام في الانخفاض ليسجل -١١,٦٪ ليصل إلى ٣٣ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠١١ وذلك مقارنة بارتفاع قدره حوالي ١٧,١٪ في نهاية نفس الشهر من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض السنوي يرجع في الأساس إلى تراجع مديونية عدد من شركات قطاع الأعمال العام مع الجهاز المصرفي في يونيو ٢٠١٠، ولذلك فمن المتوقع استمرار هذا الانخفاض السنوي المحقق حتى مع انتهاء اثر فترة الأساس في يونيو ٢٠١١.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو صافي الإحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي قد انخفض بشكل ملحوظ في نهاية مايو ٢٠١١ بـ ٢٢,٤٪ ليصل إلى ٢٧ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ١٢,٥٪ في نهاية نفس الشهر من العام السابق ليسجل ٣٥,١ مليار دولار، وذلك نتيجة الأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.

٧ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تويب الدين المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدة الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التويب الجديد.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) لتسجل ٧,٨٪ في نهاية مايو ٢٠١١ لتصل إلى ٩٥١,٧ مليار جنيه، هذا ويقدر حوالي ٨٧,٦٪ منها في صورة وداغ غير حكومية. في حين تراجع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليصل إلى ٣٪ مسجلاً ٤٧١ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠١١، وذلك كمحصلة لانخفاض معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي ليسجل ٢,٩٪ ليصل إلى ٤٣٠,٥ مليار جنيه، وكذلك تراجع معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي ليصل إلى ٣,٧٪ محققاً ٤٠,٤ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠١١. وقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية بنسبة طفيفة لتسجل ٤٥٪ في نهاية مايو ٢٠١١ مقابل ٤٤,٩٪ في نهاية الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بـ ٤٥,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. أيضاً إنخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية لتبلغ ٦٣,٤٪ مقابل ٦٥,٥٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٧٣,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية نسبياً لتصل إلى ١٧,٩٪ في نهاية مايو ٢٠١١ مقارنة بـ ١٨,١٪ خلال الشهر السابق، ولكنها ارتفعت مقارنة بـ ١٧,٥٪ خلال مايو ٢٠١٠. كذلك انخفضت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر مايو ٢٠١١ لتصل إلى ٢٤,٥٪ مقارنة بـ ٢٤,٧٪ خلال الشهر السابق، ولكنها ارتفعت مقارنة بـ ٢٣,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

استقر معدل التضخم السنوي^٨ لحضر الجمهورية خلال شهر يونيو ٢٠١١ عند ١١,٨٪ مقارنة بالشهر السابق، ولكنه ارتفع بشكل ملحوظ مقارنة بـ ١٠,١٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٠. (وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد انخفض بشكل طفيف خلال شهر يونيو ٢٠١١ ليسجل ١٢,١٪ مقارنة بـ ١٢,٢٪ خلال الشهر السابق، ولكنه ارتفع مقارنة بـ ١٠,٠٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٠). ويمكن تفسير هذا الثبات في معدلات التضخم باعتباره محصلة لعودة حركة عجلة الإنتاج إلى معدلاتها شبه الطبيعية بالإضافة إلى انخفاض الضغوط الاستهلاكية نتيجة انخفاض الطلب المحلي، مما عادل أثر ارتفاع أسعار السجائر نتيجة زيادة الضريبة على السجائر من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ بالإضافة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية لبعض البنود الفرعية في مجموعة الطعام والشراب خاصة «اللحوم والدواجن»، «الزيوت والدهون»، «الخضراوات» و«الفاكهة».

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، يمكن تفسير الاستقرار في معدل التضخم السنوي نتيجة للانخفاض الطفيف في معدل تضخم مجموعة «الطعام والشراب» لتسجل ١٩,٠٪ بالمقارنة بـ ١٩,٨٪ خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم السنوي لكل من مجموعة «النقل والمواصلات» و«الثقافة والترفيه». مما عوض الارتفاع في معدل التضخم السنوي لكل من مجموعة «المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات» و«الملابس والأحذية»، بالإضافة إلى مجموعتي «السلع والخدمات المتنوعة» و«الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة» خلال شهر الدراسة.

وعلى نحو آخر، ارتفع معدل التضخم الشهري بشكل طفيف ليسجل ٠,٤٪ خلال شهر يونيو ٢٠١١، مقارنة بـ ٠,٢٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم الشهري لمجموعة «الطعام والشراب» ليسجل ٠,١٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بانخفاض قدره ٠,٥٪ خلال الشهر السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر يونيو ٢٠١١ بشكل طفيف ليسجل ٨,٩٤٪ مقارنة بـ ٨,٨١٪ خلال الشهر السابق^٩ ومقارنة بـ ٦,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد انخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين نسبياً خلال شهر مايو ٢٠١١ ليسجل ٢٠,١٪ مقارنة بـ ٢٠,٤٪ خلال الشهر السابق، ولكنه ارتفع مقارنة بـ ٩,٩٪ خلال مايو ٢٠١٠. وفيما يخص معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين فقد انخفض بشكل ملحوظ مسجلاً -٢,١٪ خلال شهر مايو ٢٠١١ مقارنة بارتفاع قدره ٣,٩٪ خلال الشهر السابق

٨ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٩ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١,٨٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

ومقارنة بـ ١,٩٪ في مايو ٢٠١٠. ويرجع ذلك في الأساس إلى الانخفاض في معدل التضخم الشهري لكل من مجموعة " الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك"، و " التعدين وإستغلال المحاجر" ليسجل -١,٨٪، و -٦,٧٪ خلال شهر مايو ٢٠١١ مقارنة بارتفاع قدره ٧,٨٪، و ٥,٢٪ على التوالي خلال الشهر السابق.

وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي بدون تغيير للمرة الخامسة عشر على التوالي منذ سبتمبر ٢٠٠٩. وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٢١ يوليو ٢٠١١. حيث بررت لجنة السياسة النقدية هذا القرار في ضوء "أن التباطؤ في نمو الإقتصاد المحلي قد يحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بالتضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصرى مناسبة. وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الإقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصرى للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات القطاع الخارجى الخاصة بالفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٥,٥ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٣,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ويعتبر هذا العجز متوقفاً في أعقاب الأحداث التي شهدتها مصر منذ ٢٥ من يناير. ويأتى هذا التطور كحصيلة لتحقيق الميزان المالى والرأسمالى صافى تدفقات الخارج بنحو ١,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى عجز في ميزان المعاملات الجارية بلغ حوالى ٢,٤ مليار دولار، في حين سجل بند صافى السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ١,٣ مليار دولار.

سجل العجز في الميزان التجارى ١٨,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، مسجلاً بذلك إنخفاض بنسبة ٠,٧٪ عن العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق والذي بلغ ١٨,٥ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى ارتفاع جملة الصادرات بنسبة ١١,٥٪ إلى ١٨,٩ مليار دولار بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات بـ ٥,١٪ إلى ٣٧,٣ مليار دولار. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الارتفاع في جملة الصادرات السلعية التي زادت الصادرات من المنتجات البترولية بحوالى ١٧,٢٪ لتصل إلى ٨,٣ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات غير البترولية بنحو ٧,٤٪ لتصل إلى حوالى ١٠,٦ مليار دولار. ويأتى الارتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة ارتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ٢٦,٨٪ لتصل إلى ٤,١ مليار دولار بالإضافة إلى ارتفاع الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ٢,٩٪ لتصل إلى ٣٣,٢ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد إنخفض الفائض الكلى المحقق خلال يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠ ليسجل ٦,٨ مليار دولار مقابل ٨,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية إنخفاضاً طفيفاً لتصل إلى ١٧,٣ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذى شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة في المتحصلات من النقل بـ ١٥٪ لتتحقق ٦ مليار دولار وإستقرار متحصلات السياحة والسفر عند ٨,٧ مليار دولار، مما عادل أثر الإنخفاض الذى شهدته المتحصلات من دخل الإستثمار والمتحصلات الحكومية بنسبة ٥٥,٢٪ و ٣٤,٦٪ على التوالي بالإضافة إلى إنخفاض قدره ٢٩,١٪ فى الإيرادات الأخرى خلال فترة الدراسة. وعلى الجانب الأخرى، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ١٥,٩٪ لتصل إلى ١٠,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل حوالى ٩,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع هذا الارتفاع في المدفوعات الخدمية إلى الارتفاع الملحوظ في كل من مدفوعات الإستثمار بنسبة ٥٦,٤٪ لتصل إلى ٤,٦ مليار دولار ومدفوعات النقل بنسبة ١٥,٥٪ لتصل إلى ١,١ مليار دولار مما عوض الإنخفاض فى باقى البنود

الفرعية. وبناءً على ما سبق فقد إنخفضت نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية لتصل إلى ١٦٥,٨٪ مقارنة بنسبة قدرها ١٩٧,٦٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق.

هذا وقد ارتفعت صافى تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٤٢,٥٪ لتتحقق ٨,٩ مليار دولار، بينما انخفضت صافى تدفقات التحويلات الحكومية بنسبة ٧٥,٢٪ لتتحقق ٠,٢ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠.

وقد ترتب على ما سبق ذكره إنخفاض عجز الميزان الجارى بحوالى ٧,٩٪ ليصل إلى ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بعجز قدره ٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وعلى جانب آخر، فقد ارتفعت المتحصلات الجارية بـ ٨,٣٪ لتتحقق ٤٥,٣ مليار دولار، بينما ارتفعت المدفوعات الجارية بحوالى ٧,٣٪ لتصل إلى ٤٧,٧ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٥٪ مقارنة بنحو ٩٤,١٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠ صافى تدفقات للخارج بقيمة ١,٨ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بقيمة ٥,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويأتى ذلك نتيجة زيادة صافى التدفقات للخارج في محفظة الأوراق المالية في مصر لتتحقق نحو ١,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بصافى تدفق للداخل قدره ٧,١ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩. بينما إنخفض صافى الإستثمار الأجنبى المباشر في مصر بشكل ملحوظ ليسجل تدفق للداخل بقيمة ٢,١ مليار دولار مما يقل بحوالى ٥١,٨٪ عن القيمة المحققة خلال الفترة يوليو-مارس من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ التي بلغت ٤,٣ مليار دولار. في حين سجلت الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى الحالي مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٤,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخرى صافى تدفقات للخارج بقيمة ٢,٥ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٨,٤ مليار دولار في يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٣ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة في العام المالى السابق.

وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطى الدولى للواردات إلى ٧,٣ أشهر مقارنة بـ ٨,٧ أشهر خلال يوليو-مارس من العام المالى السابق. وقد ارتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٠,٧٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٤٧,٨٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزى توقع في بيان صحفى أصدره مؤخراً أن ميزان المدفوعات قد يحقق عجزاً في نهاية العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ بما يزيد عن ٩ مليار دولار وذلك في ضوء البيانات المبدئية لشهرى أبريل ومايو ٢٠١١ والتي توضح تأثر حصيلة الإيرادات السياحية وكذلك الإستثمارات الأجنبية في مصر بشكل كبير، وذلك نتيجة الأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلى، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر يونيو ٢٠١١ بـ ٦٦٠ نقطة ليصل إلى ٥٣٧٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في يونيو ٢٠١٠ والذي بلغ ٦٠٣٣ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد انخفضت قيمة رأس المال السوقى بنسبة ٣٪ فى يونيو ٢٠١١ مقارنة بمستواه المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق لتسجل ٤٠٠ مليار جنيه (٢٩,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتأتى تلك الآثار السلبية التي تشهدها البورصة المصرية كنتيجة متوقعة للأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.